

الكويت 28 يونيو 2018

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها. نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني لووكالة موديز لخدمات المستثمرين لبنك الخليج متضمناً تصنيف مخاطر الطرف المقابل بالنسبة للعملة المحلية والأجنبية على المدى الطويل : A2، وتصنيف مخاطر الطرف المقابل بالنسبة للعملة المحلية والأجنبية على المدى القصير : P-1 ، معاً حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



جهد خضر

مساعد مدير عام

رئيس وحدة الالتزام الرقابي والافصاح

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	28 يونيو 2018
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع.
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة موديز لخدمات المستثمرين
فئة التصنيف	تصنيف مخاطر الطرف المقابل - تصنيف مخاطر الطرف المقابل بالنسبة للعملة المحلية والأجنبية على المدى الطويل: A2 - تصنيف مخاطر الطرف المقابل بالنسبة للعملة المحلية والأجنبية على المدى القصير: P-1
مدلولات التصنيف	إن التزامات تصنيف مخاطر الطرف المقابل بالنسبة لبنك الخليج تقل فيها احتمالية التخلف عن السداد مقارنةً بالودائع والديون غير المضمونة التي لديها أولوية السداد، حسبما يكون ذلك منطبقاً، والتي من المرجح أن يتم الحفاظ عليها للتمكن من تقليل أي تأثير سلبي على النظام المصرفي، وتقليل الخسائر وتجنب تعطيل العمليات المصرفية الأساسية. ولهذا السبب، فإننا نقوم بإسناد تصنيف مخاطر الطرف المقابل قبل الدعم الحكومي عند درجة واحدة أعلى من تقييم الائتمان الأساسي المعدل ما لم يكن ذلك التقييم هو بالأصل أعلى بدرجتين من التصنيف المسند للحكومة.
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	لا يوجد تأثير مالي على البنك
النظرة المستقبلية	-
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	قامت وكالة "موديز لخدمات المستثمرين" اليوم بإسناد تصنيف مخاطر الطرف المقابل لبنك الخليج ش.م.ك.ع. ومقره الكويت. وهذا التصنيف هو عبارة عن آراء حول قدرة الجهات المقابلة على الوفاء بالجزء غير المضمون من الالتزامات المالية غير الديون (التزامات تصنيف مخاطر الطرف المقابل) وتعكس أيضاً الخسائر المالية المتوقعة في حالة عدم الوفاء بهذه الالتزامات. وتتعلق هذه الالتزامات عادةً بالمعاملات الخاصة بأطراف من غير فئة الأطراف المرتبطة. وتشمل الأمثلة عن تلك

الالتزامات الجزئية غير المضمون من المطلوبات الناتجة عن معاملات المشتقات المالية والجزء غير المدعوم من الالتزامات الناتجة عن اتفاقيات البيع وإعادة الشراء. ولا تنطبق التزامات تصنيف مخاطر الطرف المقابل على التزامات التمويل أو الالتزامات الأخرى المرتبطة بالسندات المغطاة والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، أو التزامات أنشطة خدمة الدين والوصاية، وغيرها من الالتزامات المماثلة الناشئة عن أداء البنك لأنشطته الأساسية.

ميررات التصنيف

عند قيام موديز بإسناد للبنك تصنيف مخاطر الطرف المقابل فهي تبدأ أولاً بتقييم الائتمان الأساسي المعدل للبنك وتستخدم الأسلوب القياس الخاص بالوكالة لاحتساب الخسارة في حال التقصير والذي يطبق على البنوك في الدول التي ليست لديها أنظمة حلول تشغيلية. وترى موديز أنه بالنسبة لبنك الخليج فإن التزامات تصنيف مخاطر الطرف المقابل تقل فيها احتمالية التخلف عن السداد مقارنة بالودائع والديون غير المضمونة التي لديها أولوية السداد، حسبما يكون ذلك منطبقاً، والتي من المرجح أن يتم الحفاظ عليها للتمكن من تقليل أي تأثير سلبي على النظام المصرفي، وتقليل الخسائر وتجنب تعطيل العمليات المصرفية الأساسية. ولهذا السبب، فإننا نقوم بإسناد تصنيف مخاطر الطرف المقابل قبل الدعم الحكومي في درجة واحدة أعلى من تقييم الائتمان الأساسي المعدل ما لم يكن ذلك التقييم هو بالأصل أعلى بدرجتين من التصنيف المسند للحكومة.

علاوة على ذلك، ترى موديز أن احتمالية الدعم الحكومي للالتزامات تصنيف مخاطر الطرف المقابل تتماشى مع افتراضات موديز بتوفر دعم للودائع والديون غير المضمونة ذات الأولوية في السداد، وهذا ما يبرر رفعه درجات إضافية عن تقييم الائتمان الأساسي المعدل القائم مما يعكس أهمية البنك في النظام المصرفي المحلي.